

دور الاتحاد الأوروبي في تعزيز حوكمة الهجرة المناخية

The role of the European Union in strengthening climate migration governance

ريمة بوصبع (*)

جامعة محمد لمين دباغين سطيف2

bousbaarima12@gmail.com

جازية لشهب صاش

جامعة محمد لمين دباغين سطيف2

djaziasache@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/02/18 تاريخ القبول للنشر: 2022/05/27

ملخص:

تقوم مسؤولية الاتحاد الأوروبي ضمن المسؤولية المشتركة والمتباينة للدول في التخفيف والتكيف مع الآثار الضارة للتغيرات المناخية التي تقوض فرص الشعوب في الحفاظ على سبل العيش المستدام في بلدانهم الأصلية، مما يدفعهم للنزوح والهجرة بشكل قسري أو طوعي. من هذا المنطلق يسعى الاتحاد الأوروبي في إطار حوكمة الهجرة المناخية ببعديها الإقليمي والعالمي، إلى الحد من المخاطر التي تهدد نازحي المناخ في سياق التنفيذ المشترك للالتزامات الدولية من خلال تعزيز استراتيجيات الاستجابة و إعطاء الأولوية للتكيف مع الاحتباس الحراري في بلدان المنشأ؛ لن يتأتى ذلك إلا من خلال اعتماد نهج استباقي لحماية ضحايا التغيرات المناخية ودعم سبل تكيف مهاجري ونازحي المناخ معها، وضبط وتنظيم تدفقات الهجرة المناخية الآمنة من جهة، وإعمال ترتيبات مؤسسية لإجلاء نازحي المناخ من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: تغير المناخ، الاتحاد الأوروبي، نازحي المناخ، الحوكمة.

Abstract:

The responsibility of the European Union is part of the common and differentiated responsibility of states, to mitigate and adapt to the harmful

effects of climate change. That undermine peoples' opportunities to maintain sustainable livelihoods in their countries of origin, which drives them to forcible or voluntary displacement and migration. The European Union, as a race to support issues of mitigating the effects of global warming, seeks to reduce the risks to climate displaced persons. Within the framework of joint implementation of international commitments by strengthening response strategies, while prioritizing adaptation in countries of origin within a more effective governance of regional and global climate migration; this will only be possible. Through adopting a proactive approach to protect victims of climate change, and support ways of adaptation by climate migrants and displaced persons, controlling and organizing safe climate migration flows on the one hand, implementing institutional arrangements for the evacuation of climate displaced on the other hand.

key words: Climate change, the European Union, climate displaced, governance.

مقدّمة:

لم يعد يقتصر أمن الشعوب على مقومات تقليدية لوجودها، بل امتد ليشمل ظروف وعوامل جديدة لبقائها. وهو ما رسخته التهديدات البيئية التي اتضحت آثارها جليا على الشعوب وما زاد من تعقيدها، حدة وشدة آثار التغيرات المناخية التي مست مختلف مقومات الأمن الإنساني وزادت الهوة في تمكين الشعوب من العيش في بيئة آمنة. هذا ما عمق من مظاهر الهجرة ودفع الشعوب والمجتمعات المحلية إلى البحث عن موطن جديد أكثر أمنا، فزيادة حدة الظواهر الطبيعية المرتبطة بالاحتباس الحراري من ارتفاع منسوب مستوى سطح البحر، الفيضانات، موجات الحر والجفاف، التصحر وزيادة الأوبئة قوض بشكل كبير حق هذه الشعوب في الأمن البيئي؛ إذ تشير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن "ما يقارب 22.5 مليون شخص نزحوا بسبب التغيرات المناخية أو الأحداث المرتبطة بالطقس والجفاف في الفترة الممتدة من 2008 إلى 2019 (European foundation, 2019, p. 5).

فالتغيرات المناخية تدفعهم إلى مغادرة بلدانهم ومواطن عيشهم إما بصورة مؤقتة أو دائمة ما يؤدي إلى ظهور مركز جديد ألا وهو المهاجر بسبب التغيرات المناخية أو النازح المناخي، الأمر الذي يستدعي تظافر الجهود الدولية لإدارة قضايا الهجرة المرتبطة بعوامل بيئية ومناخية ومن ثم إرساء

أسس لحوكمة الهجرة المناخية على الصعيدين الإقليمي والدولي. والذي حظي باهتمام الاتحاد الأوروبي، وما يواكبه من تزايد الاعتراف بالحاجة إلى دمج الهجرة المناخية على نحو أفضل ضمن الآليات الدولية المعنية بالمناخ. هذا ما يدعونا إلى تحليل توجه الاتحاد الأوروبي في سياق التنفيذ المشترك للتخطيط الجيد وإدارة وتنظيم الهجرة المناخية الآمنة والمنتظمة ومعرفة النهج الذي اتبعه في سبيل حوكمة الهجرة المناخية. ومن هذا المنطلق تتجلى إشكالية الدراسة فيما مدى مساهمة الاتحاد الأوروبي في الحوكمة الإقليمية والعالمية للهجرة المناخية النظامية والأمنة؟

تنطوي هذه الإشكالية الرئيسية على تساؤلين فرعيين يساهمان في تحليل النهج المتبع من طرف الاتحاد الأوروبي لإدارة قضايا الهجرة المناخية يتمثلان في:

-ما هي نظم الإدارة البيئية وسياسات الاستجابة التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي إقليمياً لتنظيم تدفقات الهجرة المناخية؟

-إلى أي مدى توافقت جهود الاتحاد الأوروبي -في سياق تخفيف آثار الاحتباس الحراري على نازحي ومهاجري المناخ- مع الآليات الدولية الداعمة لحوكمة الهجرة المناخية؟

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على النهج الذي اتبعه الاتحاد الأوروبي لإدارة قضايا الهجرة المناخية، إقليمياً ودولياً. بتحليل طرق الاستجابة المعتمدة من طرفه سواء ما تعلق منها بالدول الأعضاء في الاتحاد أو في إطار الشراكة الدولية والتنفيذ المشترك للالتزامات الطوعية الرامية للإدارة الرشيدة للنزوح والهجرة المناخية، كما تهدف الدراسة إلى تحديد آليات الاتحاد الأوروبي المؤسسية والإجرائية الممكنة لحوكمة الهجرة المناخية على الصعيد الإقليمي والدولي.

تعتمد الدراسة على مقارنة منهجية تقوم على أساس وصفي ومقارن بغية الوقوف على جهود الاتحاد الأوروبي في تحديد مساره اتجاه الهجرة المناخية بتحليل التوجهات الأوروبية ذات الصلة، ومقارنة استجابة الدول الأعضاء داخل الاتحاد وتقصي النسق المتبع في إدارة سياسات إعادة التوطين وحماية المهاجرين والنازحين المناخيين. وعلى هذا الأساس تتضمن الدراسة المباحث التالية:

المبحث الأول: مقارنة معرفية لمفهوم حوكمة الهجرة المناخية

المبحث الثاني: حوكمة الهجرة المناخية الإقليمية كآلية لإدارة المخاطر في سياسة الاتحاد الأوروبي المناخية

المبحث الثالث: مساعي الاتحاد الأوروبي لإرساء حوكمة عالمية للهجرة المناخية

المبحث الأول: مقارنة معرفية لمفهوم حوكمة الهجرة المناخية

التطرق لموضوع حوكمة الهجرة المناخية يستدعي تحديد الفئة المنوطة بالدراسة ألا وهي النازح والمهاجر المناخي، ومن ثم الوقوف على مراحل الاعتراف الدولي بالهجرة المناخية.

المطلب الأول: مقارنة مفاهيمية لمصطلحات الدراسة

يرتبط مفهوم حوكمة الهجرة المناخية ارتباطا وثيقا بمفهوم النزوح والهجرة المناخية ويختلف عن اللجوء البيئي لاختلاف المراكز القانونية مما يتطلب ضبط هذه المصطلحات بدقة.

الفرع الأول: ضبط مفهومي النزوح والهجرة المناخية

اقترن مفهوم الأشخاص الذين اضطرتهم عوامل مرتبطة بالكوارث الطبيعية والتدهور البيئي وآثار التغيرات المناخية إلى مغادرة أماكن عيشهم سواء داخل إقليم دولتهم أو خارج حدودها مشكلين بذلك حركات النزوح والهجرة المناخية.

أولا) الهجرة المناخية:

تشير تقديرات الهجرة إلى أنه يرتقب نزوح ما يقارب 200 مليون شخص بحلول عام 2050 على مستوى العالم بسبب تغير المناخ (C.E/A.P, 2019, p. 06)، سواء كانت هذه الهجرة طوعية أو قسرية (Kasmi, 2012, p. 61).

1-الهجرة المناخية الطوعية: هي حركة انتقال الأشخاص الذين أجبروا على مغادرة مواطن عيشهم بسبب آثار الاحتباس الحراري والتغير المناخي، إما بصفة مؤقتة أو دائمة (اليازيد، 2018، صفحة 65) والهروب من الآثار السلبية للعوامل المتصلة بالتغيرات المناخية المرتبطة بارتفاع مستوى سطح البحر، الظواهر الجوية الشديدة (الكوارث الطبيعية من فيضانات،... إلخ) والجفاف وندرة المياه (تصحّر، تعرية، .. إلخ) (Moine, 2018, p. 72). عادة ما تكون هذه العوامل سببا للهجرة نتيجة فقدان الأراضي الصالحة للزراعة أو شح وندرة موارد المياه، والتي تدفعهم للبحث عن موطن آمن خارج إقليم بلدانهم الأصلية، تعرف عادة بالهجرة المخطط لها.

2 -الهجرة المناخية القسرية: تعرف على أنها تحركات الأشخاص الذين يتعين عليهم مغادرة موائلهم فجأة دون تخطيط ودون وجهة واضحة، كما تشمل الجماعات الذين أجبروا تدريجيا، على مغادرة مجتمعاتهم من خلال تدابير التكيف التدريجي مع التغير المناخي (IASFM, 2014). إذ تتضمن عنصرا من عناصر الإكراه الذي يشكل تهديدا للحياة وسبل العيش؛ وتقليصا للموارد بشكل تدريجي (كالهجرة القسرية الناتجة عن ارتفاع مستوى سطح البحر، الكوارث المرتبطة بالفيضانات، الأعاصير، الجفاف) (IOM, 2012, p. 87)، كما تشمل الحالات التي يتم فيها إلغاء خيار البقاء والانتقال بسبب زيادة

حدة آثار التغيرات المناخية التي تتسبب في فقدان السكن، المأوى، الدخل، الأرض، سبل العيش، الأصول والوصول إلى الموارد والخدمات، (Kasmi, 2012, p. 61).

ثانياً) النزوح المناخي

إن نزوح السكان الناجم عن تغير المناخ داخل الدولة هو في الواقع أكثر عدداً من نزوح السكان إلى دولة أخرى، فالعوامل المناخية تدفعهم إلى مغادرة منطقة يعتبرونها لم تعد تلبي احتياجاتهم. حيث اضطر سكان كل من جزر كارتريت، بابوا غينيا الجديدة إلى إخلاء أراضيهم، وترك السكان الأصليون في غيانا مواطن عيشهم خلال فترات الجفاف، كما أدت الفيضانات المتكررة في موزمبيق إلى إعادة توطين السكان في المناطق غير المغمورة. حيث اضطر 17.2 مليون شخص في العالم إلى ترك منازلهم في 2018 بسبب الكوارث المناخية. (المنظمة الدولية للهجرة، 2020، صفحة 262).

يحدث النزوح المناخي نتيجة حركات السكان التي تتسبب فيها الضغوط المرتبطة بعوامل التغيرات المناخية سواء كانت قصيرة المدى أو بصفة نهائية، وفي معظم الحالات ينتقل الأفراد والجماعات من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية داخل حدود ولاياتهم أو دولهم بحثاً عن سبل عيش لم تعد متوفرة جراء الضغوط المناخية (Kasmi, 2012, p. 58). وتعد أكبر موجة نزوح مناخي عقب إعصار كاترينا في 2005 حيث تم إجلاء أكثر من مليون شخص من نيو أورلينز، لم يعد منهم ما يقارب 300 ألف شخص إلى مواطن عيشهم (Moine, 2018, p. 76).

ثالثاً) حوكمة الهجرة المناخية

عرفت المنظمة الدولية للهجرة حوكمة الهجرة على أنها التقاليد والأنظمة المعتمدة من قبل سلطات الهجرة والتنقل والجنسية في بلد ما، بما في ذلك القدرات الحكومية للعمل بشكل فعال على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة في هذا المجال باعتبار الدول الفاعل الرئيسي في تحديد سياسات الهجرة (iom, 2016, p. 04)، وعليه فحوكمة الهجرة المناخية في ظل التعاون الدولي والتنفيذ المشترك للالتزامات الدولية الرامية لمجابهة التغيرات المناخية تتضمن إشراك فواعل أخرى ذات الصلة بالهجرة المناخية من منظمات دولية، اتحادات، منظمات غير حكومية والمجتمع المدني (فيرنانديز، 2015) الذين تجمعهم علاقات تفاعلية رامية لدعم الجهود الدولية من أجل تبني سياسات إدارة الهجرة المناخية وتنظيمها ومساعدة الفئات الهشة -خاصة الشعوب التي اضطرتها العوامل المناخية إلى النزوح أو مغادرة مواطن عيشهم-. في التكيف مع التغيرات المناخية (الأمم المتحدة، 1992، صفحة 06)

كما تعرف حوكمة الهجرة المناخية على أنها مجمل السياسات والبرامج المتعلقة بهجرة الأشخاص والجماعات بسبب عوامل التغيرات المناخية، المفاوضات، المنتديات والمؤتمرات متعددة الأطراف، أنشطة المنظمات الدولية، الصكوك والمبادئ التوجيهية ذات الصلة (iom, 2016, p. 42). وبالتالي هي إدارة

الهجرة المناخية باعتماد نهج شامل على الصعيدين الوطني والدولي يتم من خلاله إعداد واعتماد آليات إجرائية ومؤسسية لحماية المشردين بسبب التغيرات المناخية.

الفرع الثاني: ارتباط إشكالية ضبط مفهوم النزوح والهجرة المناخية باللجوء البيئي

كثيرا ما يثار إشكال لضبط المصطلحات فيما إذا ينظر للفارين من مواطن عيشهم بسبب تأثيرات التغيرات المناخية على أنهم لاجئين أو مهاجرين فمنهم من اعتبرهم لاجئين بيئيين بسبب التغيرات المناخية (Guterres, 2008, p. 47) وهناك من أطلق مصطلح المهاجرين قصرا تحت تأثير التغيرات المناخية واعتبرهم قسم أخير نازحين إذا لم يتعدوا حدود بلدانهم، وبالتالي النظام القانوني المنظم لمعاملة اللاجئين منفصل عن ذلك الذي يحكم معاملة المهاجرين. فمصطلح "مهاجرو المناخ" الذي يعد أكثر ملائمة، يختلف عن مصطلح "لاجئ بسبب المناخ".

كما يرتبط مصطلح "مهاجر" بعبور الحدود، ولكن يمكن أن يشير بمعنى أوسع أيضا إلى الأشخاص النازحين، حيث تعتبر المنظمة الدولية للهجرة أن المهاجرين البيئيين هم الأشخاص أو الجماعات الذين تدفعهم أسباب تتعلق أساسا بالتغير المناخي والتأثير البيئي المفاجئ أو التدريجي إلى مغادرة منازلهم أو تركها بمبادرة منهم (بن دريس، 2020، صفحة 559)، بشكل مؤقت أو دائم، ونتيجة لذلك، ينتقلون داخل بلدهم أو خارجه. وبالتالي يعد مصطلح الهجرة المناخية أقرب من اللجوء المناخي وهو ما فصل فيه ميثاق اللاجئين والهجرة الآمنة، النظامية والمنظمة لسنة 2018 باستبعاد الأسباب البيئية بما فيها التغيرات المناخية كسبب للجوء على عكس اعلان نيويورك للاجئين والمهاجرين لسنة 2016.

تبقى القضايا المرتبطة بالتعريف والحماية القانونية للمهاجرين والنازحين واللاجئين المناخيين والبيئيين محل مناقشات علمية، سياسية وقانونية (Moine, 2018, pp. 73-74). حيث يعتقد المدافعون عن مصطلح "لاجئ مناخي" أنه يعكس خطورة القضية لأنه نوع من الإلحاح لدفع الدول المتقدمة في تحمل مسؤوليتها التاريخية عن تبعات الاحتباس الحراري. في حين ينظر إليه غيرهم أنه لا يميز بين الأشخاص الذين عبروا والذين لم يعبروا الحدود الدولية (Cournil, Christel ; Perruso, Camila, (2018), p. 97). فحتى النزوح الداخلي بسبب الآثار الضارة للتغيرات المناخية يشكل تحديا دوليا ووطنيا مهما في قضايا التخفيف والتكيف المناخي. وبغض النظر عن الإشكال القائم في ضبط المصطلحات لا أحد يمكنه أن ينكر أن هذا المركز القانوني الجديد أصبح يشكل تحديا دوليا.

المطلب الثاني: تطور مراحل الاعتراف الدولي بالهجرة المناخية

لم يكن معترفا للنازحين والمهاجرين لأسباب مناخية بالحقوق المقررة دوليا في سياق الاعتراف الدولي بالفئات الأخرى من المهاجرين إلا بعد تطور القانون الدولي البيئي، وهذا ما يعكسه تطور مراحل الاعتراف الدولي بالهجرة المناخية.

الفرع الأول: غياب إقرار صريح للمهاجرين المناخيين في ظل الاتفاقيات الدولية

يتجلى غياب الإقرار الصريح بالمركز القانوني للمهاجرين المناخيين في الاتفاقيات الدولية من خلال قراءة الاتفاقيات التالية.

أولا) اتفاقية اللاجئين لسنة 1951: بالرجوع إلى المادة الأولى فإن مصطلح "لاجئ" لم يتضمن أي إشارة إلى وضع قانوني للجوء لأسباب بيئية وهو أمر طبيعي لأن أولى بوادر الاهتمام الدولي بالقضايا البيئية بدأت في 1972 بانعقاد مؤتمر استوكهولم (السويد) للبيئة البشرية، ولم تبرز التغيرات المناخية كأحدى المشكلات البيئية التي تستدعي اهتماما دوليا إلى غاية انعقاد المؤتمر الأول للمناخ في 1979 وتوال تطور المفاوضات التي مهدت لاتفاقية التغيرات المناخية.

ثانيا) الاتفاقيات البيئية المعنية بالتغيرات المناخية: أشارت الاتفاقية الإطارية للتغيرات المناخية 1992 وبروتوكول كيوتو الملحق بها 1997 إلى أن العوامل البيئية المرتبطة بالتغيرات المناخية قد تشكل ضغطا يتسبب في تشريد الأشخاص وتهديد موطن عيشهم وتدفعهم لمغادرته في كل من المواد 06، 11، 18، 21 (اتفاقية الأمم المتحدة للتغيرات المناخية) (الأمم المتحدة، 1992، صفحة 5) و 07، 09، 13، 15 (بروتوكول كيوتو) (الأمم المتحدة، 2005، صفحة 07). كما أشارت اتفاقية التصحر والتنوع البيولوجي إلى أن العوامل البيئية المرتبطة بالتغيرات المناخية تكون سببا للنزوح والتشرد.

مع ذلك لم تشر هذه الصكوك إلى مصطلح النزوح أو الهجرة المناخية واكتفت باعتبار الآثار الضارة للتغيرات المناخية والتدهور البيئي سببا لمغادرة الشعوب مواطن عيشها الأصلية. ويعد أول اعتراف واهتمام بقضايا النزوح والهجرة المناخية في السياسات الدولية في الدورة السادسة عشر (16) لمؤتمر أطراف اتفاقية التغيرات المناخية المنعقدة في كانون 2010، عندما اعتمدت أطراف الاتفاقية إطارا كانكون للتكيف مع آثار التغيرات المناخية في 2010، الذي دعا إلى تعزيز إجراءات التكيف فيما يتعلق بحركات النزوح والهجرة وإعادة التوطين المخطط لها بسبب تغير المناخ على المستوى الوطني، الإقليمي والدولي حسب الاقتضاء (المنظمة الدولية للهجرة، 2020، صفحة 266).

كما دعا اتفاق باريس لتغير المناخ لعام 2015 إلى تشكيل فريق عمل لمعالجة النزوح المرتبط بتغير المناخ من خلال وضع "توصيات لنهج متكامل لتقليل ومعالجة النزوح المتعلق بالآثار السلبية لتغير المناخ (European foundation, 2019, p. 13). وأقر بالاحتياجات المحددة للدول النامية، لاسيما

تلك المعرضة بشكل خاص لآثار الاحتباس الحراري والأفقر في مواجهة العديد من المشاكل المترتبة عنه (بن جميل، 2017، صفحة 152).

الفرع الثاني: ظهور بؤادر الاعتراف بحركات النزوح والهجرة المناخية في ظل الإعلانات والمواثيق الدولية.

تظهر بؤادر الاعتراف بحركات النزوح والهجرة المناخية في ظل الإعلانات والمواثيق الدولية من خلال:

أولاً- بؤادر الاعتراف بالهجرة لأسباب مناخية في ظل الإعلانات الدولية
تطرفت المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي في الفقرة الثانية إلى أن المشردين داخليا هم "الأشخاص الذين أكرهوا على ترك منازلهم وأماكن إقامتهم المعتادة أو اضطروا إلى ذلك، سعياً لتفادي آثار كوارث طبيعية....، والذين لم يعبروا الحدود الدولية المعترف بها"، (UN/ESC/CHR, 1998, p. 07) التي تعد أول إشارة إلى أن العوامل البيئية من أسباب النزوح الداخلي وهو نفس ما أشار إليه المبدأ 06 / البند 04.

اعتبر إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين لسنة 2016 الآثار السلبية للتغيرات المناخية إحدى العوامل البيئية التي تكون سبباً لحركات النزوح الكبرى، ومن بين الالتزامات التي يدعو إليها التصدي للعوامل التي تؤدي إلى نشوء حركات النزوح الكبرى بتحليل العوامل التي تفضي إلى حدوثها من تدهور بيئي وآثار ضارة للتغيرات المناخية (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2016، صفحة 13). وهو إشارة إلى ربط الهجرة بآثار التغيرات المناخية، الكوارث الطبيعية والتدهور البيئي.

إن إعلان نيويورك للاجئين لم يتضمن تعريف أو ضبط مفهوم اللاجئ أو النازح المناخي واكتفى بالتأكيد على تقديم المساعدة إلى المهاجرين في البلدان التي تعاني من الكوارث الطبيعية، وأقر ضرورة اعتماد خطة حماية المشردين عبر الحدود بسبب الكوارث وتغير المناخ (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2016، صفحة 14). كما تم الإشارة إلى فئة جديدة هي المهاجرين الذين يعيشون في أوضاع هشة، إذ يمكن للتغيرات المناخية أن تخلق هذه الأوضاع نتيجة تزايد انعكاساتها على مقومات الأمن بمختلف أبعاده مما يفرض أشكالاً عديدة للاستجابة والتكيف مع هذه الأوضاع الجديدة.

فالجفاف يفرض ضغوطاً أكثر في الدول التي تعاني من ندرة المياه وشح الموارد المائية، وإذا اعتبرنا التغيرات المناخية إحدى مظاهر التدهور البيئي فإن هذه الأخيرة اعتبرت وفقاً لإعلان نيويورك أحد العوامل المؤثرة على الهجرة الدولية، وهو ما يبرز بالتبعية تنامي الاهتمام الدولي بالهجرة بسبب التغيرات المناخية.

ثانيا) مظاهر الاعتراف بالمهاجرين المناخيين في ظل المواثيق الدولية

دعت الجمعية العامة في 2016/09/19 بموجب إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين إلى إعداد ميثاقين عالميين في 2018 هما الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين 2018 للذان فصلا في الإشكال القائم فيما يعتبر النازحين بسبب التغيرات المناخية لاجئين أو مهاجرين.

1- الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين 2018: بالرجوع إلى الاتفاق العالمي للاجئين 2018 لم يتم إدراج مصطلح التدهور البيئي والتغيرات المناخية كسبب للجوء كما تم ذكره في إعلان نيويورك في إشارة واضحة لاستبعاد وصف النازح أو المهاجر بسبب التدهور البيئي والتغيرات المناخية كلاجئ مناخي (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2018).

2- الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة، المنظمة والنظامية 2018: على عكس الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، تم الإشارة بوضوح في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة، المنظمة والنظامية لسنة 2018 إلى المهاجرين الذين ينتقلون بسبب الكوارث الطبيعية وتغير المناخ؛ بموجب هدفه الثاني (02) الذي يقر بضرورة حماية حقوق النازحين وتقديم المساعدة لمعالجة الدوافع الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الجذرية التي تجبر الناس على ترك مجتمعاتهم وبلدانهم.

يعد هذا الاتفاق أول وثيقة أدرجت ضرورة التعاون الدولي على أساس من المسؤولية لتعجيل الوفاء بأهداف التنمية المستدامة، من خلال التصدي للعوامل التي تضطر الناس إلى مغادرة بلدانهم الأصلي وتعزيز سبل الحد من مخاطر الكوارث، والتخفيف من آثار تغير المناخ. بوضع استراتيجيات التكيف والصمود مع الآثار الضارة لتغير المناخ والتدهور البيئي مثل التصحر، تدهور الأراضي، الجفاف وارتفاع مستوى سطح البحر مع مراعاة الآثار المحتملة للهجرة والإقرار بأن الأولوية تعطى للتكيف في البلدان الأصلية (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2018، صفحة 10). من خلال اتخاذ تدابير التكيف مع تغير المناخ وتحمل آثاره لمعالجة أوجه الضعف والحد من الهجرة في هذه البلدان، وهو ما أقره الهدف السابع (07) منه. لذا يمكن اعتبار الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة، المنظمة والنظامية لسنة 2018 خطوة مهمة لتكريس حماية قانونية لنازحي المناخ.

ثالثا)- دعم الاتحاد الأوروبي مقترح المفوضية الأوروبية المتعلق بميثاق الهجرة واللجوء 2020

تشكل تدفقات المهاجرين والنازحين تحديا حقيقيا لأنظمة اللجوء والهجرة العالمية دعت الاتحاد الأوروبي إلى البحث عن صكوك دولية تعني بطبيعة القضايا الشائكة للهجرة والنزوح المناخي ممثلة في مقترح المفوضية الأوروبية المتعلق بالميثاق الثالث للهجرة واللجوء لسنة 2020 الذي قدمته المفوضية

الأوروبية في 23 سبتمبر 2020، يهدف الميثاق إلى إعادة بناء الثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء مع تحديد حقوق المهاجرين واللاجئين. رغم أن العديد من الدول الأعضاء عارضته بشدة رحبت ألمانيا وفرنسا بالميثاق وعبرت عن تبنيها له. معتبرة ألمانيا أن هذا الميثاق خطوة مهمة في موثاق الهجرة واللجوء في حين شددت فرنسا على ضرورة تعزيز الرقابة على الحدود الخارجية، ومكافحة التهريب، ومنع الحركات الداخلية، وتعزيز اللوائح المتعلقة بالموافقة على الطلبات، أما اليونان وإيطاليا وإسبانيا فقد كانوا أكثر ترددا لدعمهم فكرة أن بلدان الوصول تبقى هي المسؤولة عن المهاجرين واللاجئين. كما سجل رفض كل من بولندا والمجر وجمهورية التشيك وسلوفاكيا لهذا المقترح باعتباره يفتقر لآليات عادلة لتوزيع المهاجرين بين الدول الأعضاء، ويستدعي هذا تقييم دقيق لحالة المهاجرين واللاجئين على نحو يسمح لإدارة أنظمة الهجرة للدول الأعضاء تنظيم الهجرة الآمنة والمنظمة داخل الاتحاد الأوروبي. (المجلة الأوروبية والمتوسطة للحقوق، 2020)

المبحث الثاني: مساعي الاتحاد الأوروبي لإرساء حوكمة عالمية للهجرة المناخية

يعمل الاتحاد الأوروبي على دعم مساعي إدارة وتنظيم الهجرة المناخية العالمية في ظل تباين المواقف الدولية، إذ سيؤثر تغير المناخ على حياة الملايين حول العالم وسيجبر مواطني البلدان الساحلية على النزوح، ما يستدعي في إطار الحوكمة البيئية إدارة تغير المناخ بشكل أكثر دقة بإشراك جميع الفواعل.

المطلب الأول: جهود الاتحاد الأوروبي لإدارة الهجرة المناخية في ظل حوكمة مناخية عالمية مجزأة
يحظى موضوع الهجرة المناخية باهتمام متزايد من طرف الاتحاد الأوروبي نظرا لحساسيته وأهميته الإنسانية، ودرجة تعقيده العالية، فهو يطرح ضغوطا على التوازنات الاجتماعية، الاقتصادية والجيوسياسية (Sciacaluga, 2020, p. 10) وتظهر جهود الاتحاد الأوروبي في إدارة الهجرة المناخية من خلال تنظيم تدفقات الهجرة المناخية العالمية وتعزيز الآليات الداعمة لذلك. خاصة في ظل زيادة عدد المهاجرين ونازحي المناخ فوفقا للتقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لسنة 2020 تتزايد تدفقات الهجرة والنزوح المناخي بأعداد رهيبه، ومن المتوقع بحلول 2050 أن يصل عدد النازحين بسبب التغيرات المناخية إلى 143 مليون في كل من أمريكا اللاتينية (17 مليون)، جنوب آسيا (40 مليون)، صحراء إفريقيا (86 مليون) (صندوق النقد الدولي، 2020، صفحة 20)

الفرع الأول: دعم الاتحاد الأوروبي لتنظيم تدفقات الهجرة المناخية العالمية

تتمثل مظاهر الدعم الأوروبي لتنظيم تدفقات الهجرة المناخية العالمية من خلال الوقوف على كل من واقع الهجرة المناخية العالمية والنهج المتبع لإدارتها.

أولاً) واقع الهجرة المناخية العالمية

تتسم إدارة قضايا الهجرة المناخية بطبيعة خاصة تميزها عن قضايا الهجرة التقليدية نظراً لعدم توقع التهديدات البيئية المتسببة في موجات النزوح والهجرة المفاجئة من جهة وطبيعة تأثيرات الهجرة المناخية على مختلف أبعاد التنمية الإنسانية من جهة أخرى.

1- خصوصية قضايا الهجرة المناخية

يرى بيرمان أن الهيئات الدولية المعنية بالهجرة تفتقر إلى القدرة على التعامل مع الهجرة المرتبطة بالمناخ بالشكل الكافي، كما أن نظام حوكمة الهجرة المناخية العالمي يفتقر إلى آليات الامتثال الدولية رغم وجود العديد من الوكالات والمؤسسات ذات الصلاحيات المتداخلة في كثير من الأحيان. بالإضافة إلى قلة الموارد وغياب اتفاقية صريحة لحماية المهاجرين بسبب تغير المناخ. (Kasmi, 2012, p. 130) كما أن للمؤسسات الوطنية قدرات محدودة للتعامل معهم، وعلى هذا الأساس تتمكن دول قليلة من استيعاب التدفق المتزايد للمهاجرين أو تقديم الخدمات الضرورية لمن هم في حاجة إليها.

هذا ما يستدعي على المستوى الدولي اعمال نظام قانوني وسياسي مستقل على أساس المسؤوليات المشتركة والمتباينة (common but differentiated responsibility)، الذي على أساسه لا بد للدول المتقدمة أن تتحمل مسؤوليتها اتجاه المهاجرين والنازحين المناخيين. مع ضرورة الدعم الفني والمالي لجميع الدول الأعضاء في اتفاقية الأمم المتحدة للتغيرات المناخية والأهم من ذلك استحداث اتفاقية بشأن الاعتراف باللاجئين بسبب التغيرات المناخية لحمايتهم وإعادة توطينهم.

2- تأثيرات الهجرة المناخية على مختلف أبعاد التنمية الإنسانية

تؤثر الهجرة المناخية على مختلف أبعاد التنمية الإنسانية كما تعمل على تقويض فرص الأفراد في الحصول على استحقاقات تمكّنهم من العيش في بيئة آمنة، وتأثر الهجرة المناخية على المجتمعات والأفراد وفقاً لما يلي:

أ- على المستوى الاجتماعي: سيضطّر أشد الناس فقراً إلى النزوح والهجرة باعتبارهم أكثر الشعوب عرضة لآثار التغيرات المناخية، تتسبب هذه التدفقات باختلال توزيع الفرص بين النازحين من تعليم ورعاية صحية فقد تجبرهم الهجرة والنزوح المناخي إلى البحث عن مأوى تنعدم فيه فرص العيش الكريم والبيئة الآمنة.

ب- على المستوى الاقتصادي والثقافي: تزيد التغيرات المناخية تدفق أعداد النازحين والمهاجرين المناخيين مما سبب ضغوطا اقتصادية على الدول ذات الاقتصاد الهش، فالمكسيك مثلا تشهد زيادة معدلات الهجرة من المناطق المعرضة للمخاطر المناخية إلى المناطق الحضرية، حيث أدى الانتقال من المناطق الزراعية إلى تراجع المحاصيل وعدم تحقيق الأمن الغذائي فافرض بذلك ضغوط على النظام الاقتصادي الذي يستدعي البحث عن سبل بديلة لخلق الثروة، فمن المتوقع زيادة عدد نازحي المناخ في جنوب آسيا بـ 40 مليون نازح بحلول عام 2050، وتساهم بنغلاديش بثلاث هذا العدد. التي يعتمد سكانها على الزراعة حيث دفعت تدفقات النزوح إلى هجرة اليد العاملة من الشمال الغربي خلال مواسم الجفاف. (أحمد شبراني، 2018)

ج- على المستوى الصحي: إن زيادة حركات النزوح الداخلي بسبب التغيرات المناخية من شأنه الضغط على الموارد الطبيعية، فإثيوبيا مثلا تعاني ضغطا على الموارد الطبيعية كموارد المياه، ومن المرجح زيادة عدد سكانها بنسبة 65 % إلى 85 % بحلول 2050، وبزيادة ضغط النزوح الداخلي على بعض المناطق ستقل سبل الرعاية الصحية والتزويد بالمياه الصالحة للشرب في هذه المناطق، ما يشكل أزمة صحية بالمناطق التي تعاني من ضغط حركات النزوح الداخلي. (أحمد شبراني، 2018)

ثانيا) تبني الاتحاد الأوروبي للنهج العالمي للهجرة والتنقل

تم اعتماد "النهج العالمي للهجرة والتنقل" (global approach to migration and mobility) من قبل الاتحاد الأوروبي في 2011 الذي يعد إطارا شاملا يحدد سياسة الهجرة الخارجية للاتحاد الأوروبي. أدخلت عليه سياسات مشتركة لـ 25 دولة بموجب معاهدة أمستردام 1997 (Blocher, 2015, p. 41)، وتمت الموافقة عليه في 18 أبريل 2012 من مجلس الاتحاد الأوروبي. يعد هذا النهج خيارا للحماية من شأنه تخفيف الضغوط على النظم البيئية المحلية، لإن إدارة الهجرة المناخية داخليا ودوليا تتجاوز موارد بلد واحد، ويتطلب الإخلاء، إعادة التوطين والتكيف في بلد المنشأ تعاونا دوليا وإقليميا من خلال:

- زيادة التعاون مع الوكالات الدولية المعنية بالهجرة للتعامل مع الأسباب الهيكلية للهجرة المناخية، وإدارتها بطريقة نظامية مع دعم بلدان المنشأ للتكيف مع آثار التغيرات المناخية،
- إعداد أنظمة معلومات لجمع بيانات الهجرة المناخية توفر أساسا لضبط نظم وطنية إقليمية وصياغة سياسات وطنية ذات الصلة، كالمف الإقليمي للهجرة داخل الاتحاد الأوروبي الذي أعدته المفوضية الأوروبية سنة 2011، ويتم تحيينه بصفة دورية (C.E/A.P, 2019, p. 38)،

- دعم سياسات الهجرة المناخية المقررة ضمن الشراكات الدولية في إطار أجندة المنظمة الدولية للهجرة (المنظمة الدولية للهجرة، 2019، صفحة 123)، مع إشراك جميع الفاعلين من دول أعضاء، مجتمع مدني، شركاء غير حكوميين... إلخ.

- تعزيز الموارد المالية للتخفيف من تدفقات الهجرة غير النظامية ودعم الدول النامية المتضررة من التغيرات المناخية

الفرع الثاني: دور الاتحاد الأوروبي في بلورة قضايا الهجرة المناخية على المستوى الدولي

كانت البوادر الفعلية لاستجابة الاتحاد الأوروبي لتأثير تغير المناخ على الهجرة في 2008/10/05 بمبادرة المجلس الأوروبي وكتلة الخضر والتحالف الأوروبي الحر لإعداد مسودة تتضمن تبني سياسات الاستجابة لإدارة الهجرة المناخية، في 2008 عرفت بـ"الإعلان الأوروبي للهجرة بسبب التغيرات المناخية" (Jakobsson, 2019, p. 25)، عرفت هذه الوثيقة عدة نقاشات لم ترق لاعتقادها بصفة رسمية، إلا أن هذا لا يمنع من وضع سياسات تهدف لحماية أولئك الذين أجبروا على الانتقال بسبب تغير المناخ. ما يستدعي تفعيل سبل الاستجابة باعتماد نهج أكثر استباقية. (C.E/A.P, 2019, p. 09).

مع ذلك عرفت مساهمات الاتحاد الأوروبي تذبذبا في المواقف الداعمة لمهاجري المناخ بسبب ضغط الأحزاب السياسية المناهضة لتدفقات الهجرة إلى الدول الأوروبية، وتنامي الخوف من التدفقات غير النظامية، مع تغير ترتيب الأولويات في قضايا الهجرة بعد أزمة النازحين السوريين، ليتجدد الاهتمام الأوروبي بقضايا الهجرة المناخية بعد مؤتمر أطراف اتفاقية التغيرات المناخية في قمة باريس 2015 (cop21). حيث تم التأكيد على أن الكوارث الطبيعية والأضرار البيئية أصبحت سببا جوهريا للنزوح الداخلي والهجرة عبر الحدود.

ما يعاب على سياسة الهجرة الأوروبية أنها انتقائية، تحت غطاء الأمانة والمنظمة إذ وفقا لهذا المفهوم الكثير من النازحين والمهاجرين المناخيين سيجدون أنفسهم أمام هذه العقبة خاصة المهاجرين من الدول النامية، وهو ما يعكسه ملف المهاجرين الأفارقة (Jakobsson, 2019, p. 168). لكنه لا ينقص من قيمة الجهود المبذولة في تنظيم وتفعيل آليات الإدارة الرشيدة للهجرة المناخية داخل إقليم الاتحاد الأوروبي.

الفرع الثالث: مساهمة محكمة العدل الأوروبية بالنظر في قضايا الهجرة المناخية

تم طرح عدة قضايا أمام محكمة الاتحاد الأوروبي تعلق بأن خفض غازات الاحتباس الحراري بنسبة 40% داخل الاتحاد الأوروبي بحلول عام 2030، كما هو مخطط حاليا لن يكون كافيا للتصدي لتغير المناخ وحماية المواطنين من آثاره الكارثية. فهي لن تقتصر على دول الجنوب فقط، فحتى

الاوروبيون لن يكونوا في منأى عن هذه التغيرات، مطالبة بان خفض الانبعاثات لا يجب ان يقل عن 55% من الآن حتى عام 2030 بدل 40%، ومثال ذلك قضية العائلات التي تأثرت مباشرة بالتغير المناخي سواء ما تعلق الأمر بارتفاع مستوى سطح بحر الشمال أو تزايد عواصفه، أو ما تعلق بارتفاع درجات الحرارة أو الجفاف في فرنسا ورومانيا كقضية عائلة فلاد الرومانية التي تعيش في منطقة كارباتيس على ارتفاع 700 متر، تشكو اضمحلال الغطاء النباتي بسبب ارتفاع درجات الحرارة ونقصان المياه، مما اضطر الوالد بترو إلى أخذ قطع بقره إلى مناطق يتراوح ارتفاعها بين 600 و1400 متر بحثا عن المراعي المناسبة والماء. أو ما تعلق بذوبان الثلوج في السويد مما يهدد تربية الرنة، ويزيد من اندلاع النيران في غابات البرتغال، فقد تعددت الأسباب والنتيجة واحدة، وهي أن هذه العائلات تشكو أضرارا لحقت بها نتيجة التغير المناخي وكانت من بين الأسباب التي دفعها لتغيير مواطن عيشها والنزوح إلى مناطق أخرى. في كل هذه القضايا المرفوعة أمام محكمة الاتحاد الأوروبي تمت فيها مطالبة الاتحاد الأوروبي بالتعويض عن الضرر الذي لحق بهذه العائلات والذي دفعها للنزوح من مواطن عيشها الأصلية بالإضافة على المطالبة برفع عتبة خفض غازات الاحتباس الحراري إلى 55%. (جريدة العرب الاقتصادية الدولية، 2018)

المطلب الثاني: دعم الاتحاد الأوروبي تنظيم الهجرة المناخية العالمية كاستراتيجية للتكيف مع التغيرات المناخية

تتوقف جهود الاتحاد الأوروبي في إدارة الهجرة المناخية على استخدام آليات قادرة على تنظيم تدفقات الهجرة المناخية وإعادة التوطين المخطط لها من جهة، ودعم بلدان المنشأ على الحد منها من جهة أخرى.

الفرع الأول: الدعم الأوروبي لسياسات إعادة التوطين المخطط لها

يمكن لسياسات إعادة التوطين التي تتعامل مع حركات الهجرة والنزوح المناخي أن تحد من التعرض للاضطرابات المقترنة بالمناخ، من خلال إتباع نظم إدارة تحد من التشرد المرتبط بآثاره السلبية ومعالجته باعتباره شكلا من أشكال التكيف (المنظمة الدولية للهجرة، 2020، صفحة 155). وهو ما يتطلب إعادة توطين مخطط لها على نطاق واسع وطويل الأجل.

أولا) دعم مهاجري المناخ من الدول الجزرية المهددة بسبب ارتفاع منسوب مياه البحار
يعد أكبر تهديد تعرفه الدول الجزرية هو ارتفاع متوسط درجة حرارة الأرض إلى ما يربو 2° (حمزة ، 2012، صفحة 89)، وكنتيجة حتمية لهذا الاحترار العالمي زيادة ذوبان الصفائح الجليدية المتسببة في زيادة منسوب مياه المحيطات (UN/ESC/CHR, 1998, p. 27). هذا يؤثر سلبا على الدول الجزرية التي

تعرف نظاما إيكولوجيا هشاً كتوفالو، مارشال، المالديف... إلخ، ورغم الاهتمام الدولي في العديد من مؤتمرات أطراف اتفاقية الأمم المتحدة للتغيرات المناخية إلا أن هاجس النزوح المناخي من هذه الجزر أصبح من أكبر التحديات التي تواجه مساعي التعاون الدولي (بن دريس، 2020، صفحة 755)، واعتمد الاتحاد الأوروبي برنامج دعم النازحين من الدول الجزرية المهددة بسبب ارتفاع منسوب المياه الذي أقره البرلمان الأوروبي بموجب التوجيه 45/271 المؤرخ في 2014/04/24 في إطار برنامج الاتحاد الأوروبي للتكيف مع التغيرات المناخية للفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2020، ما سمح باستقبال ما يقارب 6000 نازح من هذه الجزر أصبحت فيها سبل العيش منعقدة لزيادة وتيرة الأعاصير وانغمار أماكن عيشهم بالمياه بصفة دورية (Blocher, 2015, p. 41).

ثانيا) دعم التمويل المالي لدول الجوار بسبب الجفاف

تشهد العديد من الدول أزمات جفاف أدت إلى نزوح السكان إلى مناطق داعمة لسبل العيش والموارد التي كانت عاملا لاستقرارها، حيث أقرت المفوضية الأوروبية في إطار الشراكة مع الدول النامية بأن الجفاف يدفع إلى تدفقات الهجرة غير النظامية (حمزة ، 2012، صفحة 89) التي تشكل تهديدا أمنيا للدول الأعضاء، ما دفع بالاتحاد الأوروبي إلى تعزيز تقديم الدعم المالي لدول الجوار التي يتم اللجوء إليها جراء أزمات الجفاف الدورية كاستراتيجية استباقية تحول دون التدفقات الهائلة للهجرة المناخية. كما دعم الاتحاد الأوروبي في 2019 الدول الفقيرة المتضررة من تدفقات الهجرة المناخية حيث بلغ تمويل إجمالي الأنشطة المناخية من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بـ 27 مليار أورو، مع ذلك تبقى هذه المساهمات قاصرة تحتاج إلى زيادة الدعم للدول الفقيرة في الجنوب لمواجهة التغيرات المناخية. (أحمد شبراني، 2018)

الفرع الثاني: الدعم الأوروبي لنازحي المناخ في بلدان المنشأ

يندرج الدعم الأوروبي لنازحي المناخ في سياق دفع الدول النامية المتضررة إلى التكيف مع آثار التغيرات المناخية وكذا تنفيذ خطة الحد من الهجرة المناخية لما بعد أفاق 2030. وتتجلى مظاهر الدعم في:

أولا) برامج الدعم الأوروبية للبلدان النامية المتضررة من التغيرات المناخية

تتجسد مظاهر التعاون الأوروبي مع البلدان النامية المتضررة من التغيرات المناخية -التي يعاني سكانها ضغوطا متزايدة- في تنفيذ استراتيجية القضاء على الهجرة غير النظامية بموجب برنامج "التعاون مع الدول النامية في مجالات الهجرة" الذي انطلق في 2013 (UN/ESC/CHR, 1998, p. 88)

فوفقا لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، فإن الحالات التي تتأثر بالعواقب الأطول لتغير المناخ، سينتقل الناس فيها بأعداد كبيرة، وعلى مدى فترات أطول (Guterres, 2008, p. 54). وتعمل هذه البرامج على:

1- تشجيع آليات الامتثال الداخلية: تهدف إلى تعزيز الحماية الشاملة للأشخاص الذين يجبرون على الهجرة نتيجة الكوارث البيئية أو التغيرات المرتبطة بالمناخ. وتدعم أنظمة التكيف الوطنية للحد من الهجرة، من أمثلتها آليات تنفيذ اتفاقية الاتحاد الأفريقي كمبالا لعام 2009 لحماية ومساعدة النازحين داخلياً في أفريقيا، بالشراكة مع برامج التعاون الإنمائي الأوروبي (C.E/A.P, 2019, p. 07).

2- رفع عتبة صمود المجتمعات المحلية: يجب تعزيز عتبة صمود المجتمعات المحلية، وفقاً للهدف 11 من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدام لـ 2030، وتقليل عدد ضحايا الكوارث. مع التركيز على حماية الأشخاص في الأوضاع الهشة لتحسين القدرة على الصمود أمام الكوارث المرتبطة بالتغيرات المناخية (European foundation, 2019, p. 33).

3- تحسين القدرة الوطنية لإدارة الكوارث: من خلال اتخاذ تدابير تحسين التأهب للكوارث على المستوى المحلي واستهداف الفئات الضعيفة بشكل خاص والتدريب على إدارة الكوارث. وفي هذا الصدد يعمل الاتحاد الأوروبي على توطين المتضررين من الكوارث الناتجة عن التغيرات المناخية وإعادة إدماجهم ضمن إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة (2015-2030)، واستنادا للتوصيات الصادرة عن منتدى الأمم المتحدة العالمي للحد من مخاطر الكوارث لعام 2019 (C.E/A.P, 2019, p. 07).

ثانياً) تنفيذ الاتحاد الأوروبي لخطة الحد من الهجرة المناخية لأفاق 2030

يسعى الاتحاد الأوروبي في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لأفاق 2030 إلى العمل على تخفيف الحاجة إلى الهجرة الدولية من خلال الاستثمار في استراتيجيات التكيف مع المناخ في المجتمعات الأكثر عرضة لتغير المناخ. إن بناء مجتمعات صالحة للعيش، مستدامة وقادرة على الصمود هو أحد الحلول لمعالجة احتمال النزوح المناخي على نطاق واسع (Jakobsson, 2019, p. 52) وهو ما جسده إطار عمل هيوغو 2015، بالإضافة إلى تطوير برامج إعادة الإعمار من خلال دعم المجلس الأوروبي للسياسات الوطنية الرامية للتكيف مع التغيرات المناخية والتحكم في النزوح والحد من الهجرة الخارجية، مع تقديم الدعم التقني والمالي في إطار التعاون والشراكة بين دول الاتحاد والدول المتضررة من التغيرات المناخية.

إذ يشكل تغير المناخ عامل مضاعف التهديد يزيد في تعقيد وتفاقم تدفقات الهجرة وتغيير مخططاتها، فحتى دول الملجأ – التي كانت تتمتع بظروف تستقطب المهاجرين- لم تعد في منأى عن

تداعيات الاحتباس الحراري وخير مثال على ذلك موجات الحر والجفاف التي ضربت أوروبا في 2007 و2018 (Sciaccaluga, 2020, pp. 39-41).

الفرع الثالث

المبحث الثالث: حوكمة الهجرة المناخية الإقليمية كآلية لإدارة المخاطر ضمن السياسة الأوروبية المناخية

يدعم الاتحاد الأوروبي التعاون الإقليمي في قضايا الهجرة المناخية من خلال اعتماد سياسة مشتركة للهجرة واللجوء مقارنة مع الجهود الفردية للدول، فالإجراءات الإقليمية لها تأثير حتى على الدول المجاورة وغير الأعضاء.

المطلب الأول: أنماط إدارة الهجرة المناخية داخل الاتحاد الأوروبي

تتجلى أنماط إدارة الهجرة المناخية داخل الاتحاد الأوروبي من خلال النماذج المتبعة داخله على النحو التالي:

الفرع الأول: نظام الاتحاد الأوروبي للحماية المؤقتة للمهاجرين المناخيين

تطورت سياسة الاتحاد الأوروبي للهجرة بإدراج فئات جديدة تستدعي الحماية، فرغم تعقيدها والصعوبات التي تعترضها لتحديد المعايير المشتركة للمهاجرين البيئيين أو المناخيين إلا أنها شملت نموذج الحماية المؤقتة للمهاجرين المناخيين داخل الاتحاد الأوروبي (SGRO, 2014, p. 57) التي تتضح معالمه من خلال:

أولاً) توجيه الاتحاد الأوروبي للحماية المؤقتة (Temporary protection directive): إن نظام الحماية المؤقتة الذي يقره الاتحاد الأوروبي على النحو المحدد في المادة 2 فقرة (ج) من توجيه المجلس الأوروبي رقم 2001/55 المؤرخ في 20/07/2001 رغم أنه لم يحدد الفئات المعنية بالحماية إلا أنه يتم تحديد كل حالة على حدى بتصويت أغلبية المجلس. وفي ظل غياب نظام قانوني دولي لحماية لاجئي المناخ يمكن أن تكون هذه الحماية المؤقتة أداة ناجعة. (Directive n°2001/55/CE, du 20 Juillet 2001, p. 12).

إذ يوفر نظام الحماية المؤقتة داخل الاتحاد إقامة لمدة ثلاث (03) سنوات كحد أقصى، عادة ما يفضل الأشخاص بعدها الاستقرار في أوروبا بدلاً من العودة، ساهم باستقبال أكثر من 09 ملايين إلى غاية 2018، (أحمد شبراني، 2018). إذ يقدم نظام الحماية استجابات سريعة لعدد كبير من الأشخاص مقارنة مع عمليات اللجوء التي تستغرق وقتاً وشروط معينة. لكن ما يعاب على هذا النظام

أنه مرتبط بقرار تنفيذي قبل التمكن من الاستفادة من الإقامة بالمعايير العامة المعتمدة تسمح للدول الأعضاء المناورة في تنفيذ إجراءات الحماية، فقد تتعلق هذه المعايير التمييزية بالجودة (الكفاءة المهنية) أو بعنصر محدد (عقد العمل، تسجيل جامعي) (SGRO, 2014, pp. 63-65). كما أنه ولاعتبارات إنسانية صفة الحماية المؤقتة لا تتماشى ومقومات الاستقرار على عكس الحماية الدائمة.

ثانياً) نماذج الحماية المؤقتة للمهاجرين بسبب التغيرات المناخية في دول الاتحاد الأوروبي

عملاً بمخرجات المجلس الأوروبي ضمن توجيه المجلس الأوروبي رقم 2001/55 المؤرخ في 2001/07/20 المتعلق بنظام الحماية المؤقتة الذي انتهجته حكومات الدول الأعضاء لاستعاب تدفقات الهجرة المناخية داخل الاتحاد وعكفت على تضمين أحكامه ضمن السياسة المنتهجة ولو أنها متفاوتة من دولة لأخرى بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والتي كانت على النحو التالي:

1 -فنلندا: عملت فنلندا على تقديم حماية مؤقتة للنازحين بموجب القسم 109 من قانون حماية الأجانب الفنلندي الذي يمنح الحماية المؤقتة للأشخاص الذين لا يستطيعون العودة إلى بلدانهم الأصلية لأسباب محددة والتي من بينها الكوارث البيئية، والتي تعتبر أولى دول الاتحاد التي أقرت بصفة صريحة الحماية المؤقتة للنازحين لأسباب بيئية (Kasmi, 2012, p. 146).

2- السويد: ينص قانون الأجانب السويدي في النقطة 24 من الفصل الرابع (04) على أن "الرعايا الأجانب الذين لا يستطيعون العودة إلى وطنهم بسبب كارثة بيئية يمكنهم الحصول على تصريح إقامة". إذ يعد أحد قوانين الهجرة الحكومية القليلة الذي تضمن تصنيف فئة الأشخاص الذين لا يستطيعون العودة إلى بلدانهم الأصلية بسبب الكوارث البيئية الشديدة (Kasmi, 2012, p. 141). كما طالبت السويد اعتماد نص قانوني إقليمي لإدارة الهجرة المناخية بموجب التوصية 08/23 المقدمة للجمعية البرلمانية "réfugiés climatiques" (Cournil, Les défis du droit international pour protéger les "réfugiés climatiques", 2010, p. 361).

3- النرويج: عملت وزارة اللاجئين والمهاجرين والاندماج النرويجية على تطوير سياسة للتعامل مع تغير المناخ وقضايا النزوح المرتبطة به، من خلال منح الإقامة المؤقتة لأولئك الذين ينتمون إلى بلد يواجه كارثة بيئية. وعند طرح الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا فكرة اتفاقية الاتحاد الأوروبي للمهاجرين البيئيين (C.E/A.P, 2019, p. 36)، أبدى المجلس النرويجي استعداده لدعمها باعتبارها منشئة لوضع قانوني للمهاجر البيئي وبالتبعية المناخي من جهة، ومكرسة لآليات حماية الهجرة المناخية من جهة أخرى.

الفرع الثاني: نظام الاتحاد الأوروبي للحماية المشتركة

يضمن هذا النظام دعم الجهود المشتركة بين الدول الأعضاء في إطار " أجندة أوروبية للهجرة" (European agenda for migration) التي تحدد الخطوات نحو نظام اللجوء الأوروبي المشترك، ما جسده مبادرة نانسن 2012 المتعلقة بتغير المناخ والنزوح عبر الحدود بمبادرة من النرويج وسويسرا (European foundation, 2019, p. 14). رغم أنها غير ملزمة، إلا أنها تمثل نوعاً من الإجماع بين الدول الأعضاء على عناصر أجندة الحماية، والتي تعالج قضايا الهجرة على المستويات المحلية، الإقليمية والعالمية وتعمل على توجيه تدفقات الهجرة المناخية. وهو ما تم تعزيزه ضمن مناقشات قمة باريس 2015 لمؤتمر أطراف اتفاقية التغيرات المناخية، لدعم الشراكة مع بلدان المنشأ بغية تسهيل دمج الرعايا من خلال:

- تبني استراتيجيات وسياسات داخل الدول الأعضاء بالتنسيق مع المفوضية الأوروبية لتوحيد المعايير المتبعة في توفير الحد الأدنى من الحماية،
- التنسيق بين دوائر الهجرة الداخلية لتحسين المعطيات الإحصائية للتحكم في إدارة وتوجيه الهجرة المناخية النظامية والأمنة (E.P/D.G.I.P, 2011, p. 65)،

- دعم التعاون في مجال الإبلاغ بين دولة المقصد والعبور في معالجة تدفقات الهجرة المناخية. غير أن هذا النظام عرف عراقيل كثيرة لإدارة الهجرة المناخية من بينها تباين التوجيهات من أجل استيعاب المهاجرين والنازحين، واختلاف المصالح الوطنية للدول الأعضاء. ما دفع بالعديد منهم إلى الانسحاب من سياسة الهجرة واللجوء المشترك (Blocher, 2015, p. 42). مع ذلك فإن تنفيذ هذه السياسة رغم قلة الأدوات التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي تمثل خطوة مهمة لاستتباب الأمن المناخي، لأن إدارة الهجرة المناخية دعامة لاستراتيجية التكيف مع التغيرات المناخية في الاتحاد الأوروبي الذي يعد بمثابة النموذج الريادي للحوكمة الإقليمية أو فوق الوطنية للهجرة المناخية.

المطلب الثاني: تنظيم الاتحاد الأوروبي للهجرة المناخية والأمنة والنظامية داخل الدول الأعضاء
لقد كانت الهجرة المناخية ضمن مناقشات سياسة الاتحاد الأوروبي حيث أقرت الجمعية البرلمانية بأن أوروبا لن تكون في منأى من عواقب تغير المناخ بما في ذلك الهجرة.
الفرع الأول: إدارة الهجرة المناخية داخل الاتحاد قضية ناشئة أم تهديد بيئي؟

تعد إدارة وتنظيم قضايا الهجرة المناخية من قبيل القضايا المستحدثة بموجب سياسة الاتحاد الأوروبي التي تعمل على نحو تنظيمي يهدف للتخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية، (اليازيد، 2018، صفحة 65) كما عمل صانعو السياسات داخل دول الاتحاد على مدار سنوات بتعزيز التعاون الإقليمي بشأن "إدارة الهجرة المناخية". إن اعتبار الهجرة قضية "ناشئة" في المناقشات الأكاديمية والسياسات

الأوروبية ترجمه زيادة تخصيص الموارد من قبل الاتحاد الأوروبي لإدارة الهجرة الأمانة والمنظمة إلى دول الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى دعمه حوارات التنقل الإقليمية والعالمية، وإشراك المنظمات والجهات الفاعلة ذات الصلة (Jakobsson, 2019, pp. 123-124).

هذا لم يمنع من وجود بعض التعارض في المواقف بين دول الاتحاد الأوروبي في تعاملها المرن مع قضايا الهجرة المناخية إذ ترحب كل من ألمانيا، السويد، إيطاليا بتوجهات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة، بينما تعارض اسبانيا حركات التدفق والنزوح معتبرة ذلك من قبيل أزمات الهجرة التي ينبغي للاتحاد الأوروبي التحفظ بشأنها (Moine, 2018, p. 74). لاسيما مع زيادة خطر نشوب نزاع في مناطق العبور والمقصد. واعتبرت أن الهجرة لأسباب مناخية تشكل تهديدا أمنيا لأنها تؤدي إلى التنافس على الموارد الطبيعية (European foundation, 2019, p. 07)، ناهيك عن التدفقات غير النظامية حيث تعتبر الدول الأوروبية من دول المقصد التي تصنف من بين عشرة (10) دول الأكثر لجوء وهجرة. وهو ما سيزيد في حدة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية على الدول الأوروبية حيث أشارت تقديرات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتغيرات المناخية أنه بحلول 2050 سيعاني ما بين 60 إلى 150 مليون شخص من المشاكل المناخية (Benamara, 2020, p. 105).

الفرع الثاني: إدارة الهجرة المناخية في الاتحاد الأوروبي كآلية لدعم المخططات الإنمائية.

لا يخفى على أحد أن التركيبة البشرية للبلدان الأوروبية يتجاوز متوسط معدل العمر فيها 55 سنة وبالتالي هي تركيبة هرمية، كما أن سوق الشغل داخل الدول الأعضاء تعرف ضغطا على قطاعات الخدمات والتعليم بينما قطاعات الزراعة والقطاعات التي تعتمد على التأهيل الفني تعاني شغورا ملحوظا. هذا دفع الاتحاد الأوروبي إلى العمل على إعداد وتقديم المخططات للدول الأعضاء التي من شأنها تعزيز دور الهجرة بصفة عامة في التنمية المستدامة. ما يستدعي إعادة التفكير والتخطيط للإنعاش الاقتصادي وإعطاء نفس ديناميكي يخلق التوازن بين القطاعات ويمتص الضغط على قطاع الخدمات (Morel & de Moor, 2012, p. 151). التي تعد من بين الأسباب التي دفعت الاتحاد الأوروبي إلى التفكير في فتح باب الهجرة المنظمة إلى الدول الأوروبية، وبالتالي فالمهاجرين بسبب تغير المناخ سواء كانوا بصفة مؤقتة أو دائمة يمكنهم تقديم فرص ناجحة في إطار مشروع إنمائي طموح (Jakobsson, 2019, p. 25)، يساهم في رفع عدد اليد العاملة الفنية باعتباره في نفس الوقت إستراتيجية من إستراتيجيات التكيف مع تغير المناخ والتي يتم من خلالها التركيز بشكل متزايد على مدى استجابة الدول الأعضاء إلى تعزيزها، وفرصة لإنعاش سوق الشغل وجذب المهاجرين ذوي المهارات العالية لتعزيز ديناميكية تنافسية (UN/ESC/CHR, 1998, p. 134).

خاتمة:

يتمتع الاتحاد الأوروبي بتاريخ طويل في سن وتنفيذ سياسات اللجوء والهجرة باعتباره عضوا فعالا في العديد من الهيئات والشراكات الدولية لمناقشة سياسات الهجرة، ودعم أجندة الحوكمة الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة، وبالتالي لا يمكن إنكار الدور الريادي الذي يلعبه في إدارة قضايا الهجرة المناخية من خلال آلياته المؤسسية والمالية، في ظل غياب اعتراف قانوني دولي بلاجئي المناخ وقصور التعامل مع قضايا النزوح والهجرة المناخية. خاصة في ظل العزوف السياسي الدولي لكل من الولايات المتحدة، الصين عن تحمل أي التزامات لخفض انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري، ومن جملة النتائج المستخلصة:

- ✓ يعتبر الاتحاد الأوروبي صاحب المبادرة على الصعيد الدولي لإقرار الإعلان الأوروبي للهجرة بسبب التغيرات المناخية في 2008، لم يتم تضمين ميثاق دولي بنفس الصدد إلى غاية 2018 ألا وهو ميثاق الهجرة الآمنة، النظامية والمنظمة. ما يترجم الجهود المبذولة في حوكمة الهجرة المناخية على الصعيدين الإقليمي والدولي. وهو ما يدل على اهتمام الاتحاد الأوروبي بقضايا الهجرة المناخية حتى قبل طلب الأمم المتحدة إعداد وصياغة كل من ميثاق اللجوء والهجرة.
 - ✓ ركز الاتحاد الأوروبي في إدارة قضايا الهجرة على إعادة التوطين ودعم النازحين في بلدان المنشأ، أكثر من استيعاب تدفقات الهجرة المناخية داخل الاتحاد. مع تفاوت استعدادات منح الحماية المؤقتة داخل الدول الأعضاء بين مؤيد ومعارض.
 - ✓ اعتماد الاتحاد الأوروبي نظام الحماية المؤقتة والانتقائية في التعامل مع الهجرة المناخية من شأنه عرقلة الجهود الدولية الرامية للتخفيف والتكيف مع آثار التغيرات المناخية، لأن إعادة توطين وإدماج ضحايا الاحتباس الحراري يحتاج إلى أعمال مبادئ العدالة المناخية التي تضمن إتاحة نفس الحظوظ والفرص للتمكين من التكيف مع التغيرات المناخية.
- هذا ما يقودنا لتقديم جملة من الاقتراحات لتثمين جهود الاتحاد الأوروبي لإدارة قضايا الهجرة والنزوح المناخي وتتمثل في:

- ضرورة تنسيق جهود الاتحاد الأوروبي مع كل من الأجهزة الفاعلة لمنظمة الأمم المتحدة كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة الدولية للهجرة لتعزيز حوكمة الهجرة المناخية على الصعيد الدولي.
- التخلي عن السياسة الانتقائية في معالجة ملفات الهجرة المناخية بما يتماشى ومسؤوليات الاتحاد الأوروبي التاريخية في إطار المسؤولية المشتركة والمتباينة فالالاتحاد الأوروبي مسؤول لوحده عن 7% من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية.

- العمل على تطوير آليات الاستجابة والتكيف مع مقتضيات الهجرة المناخية بما أن الاتحاد الأوروبي من بين دول المقصد 10 الأولى الأكثر طلباً.
 - لا يمكن تحقيق إدارة مناخية إلا في ظل تعاون حكومي دولي بين الدول الأعضاء، فالدول ستعرض لآثار التغيرات المناخية بوتيرة متفاوتة، فحتى الاتحاد الأوروبي لم يعد في منأى عنها وهو ما عكسته موجات الجفاف الحادة لسنة 2018 على دول الاتحاد.
 - بالنظر إلى مدى تأثير الأخطار بطيئة الظهور والمفاجئة على الهجرة المناخية، فالتحدي الذي يفرضه تغير المناخ هو إعادة التوطين، ومع تزايد وتيرة وحدة انعكاسات الاحتباس الحراري التي تؤثر بالتبعية على زيادة عدد مهاجري المناخ، يستدعي أن يعيد الاتحاد الأوروبي النظر في الحلول المؤقتة والبحث عن استراتيجية على المدى المتوسط والبعيد.
- في الأخير تقودنا هذه الدراسة إلى الوقوف على أهمية جهود الاتحاد الأوروبي في إرساء حوكمة الهجرة المناخية باعتباره أحد الفاعلين الرئيسيين في دعم القضية في المحافل الدولية. في ظل العزوف السياسي الدولي من طرف الدول الملوثة والمتسببة في زيادة انبعاثات غازات الدفيئة كالصين والولايات المتحدة الأمريكية. ويدعونا كذلك ولما لا إلى طرح إشكالية المركز القانوني للاجئ البيئي وبالتبعية المناخي في عالم تتسم معالمه بزيادة التهديدات المناخية لأن إشكالية الدراسة في الوقت الحالي تنصب على الذين لم يعد لهم مأوى أو انعدمت سبل عيشهم فدفعتهم للهجرة والنزوح، أما مستقبلاً فالتغيرات المناخية ستطرح مواضيع عديدة كانهدام الدولة للشعوب الأصلية المهددة بارتفاع منسوب مياه المحيطات، حينها لن يبقى لها الخيار في البقاء من عدمه ممهدة للجوء المناخي وهو ما ينطبق على الدول الجزرية كتوفالو، مارشال، الكاريبي.

المصادر والمراجع:

أولاً- باللغة العربية

- 01- الأمم المتحدة/الجمعية العامة. (1992). الإتفاقية الإطارية بشأن التغيرات المناخية. نيويورك.
- 02- الأمم المتحدة/الجمعية العامة. (2005). بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. نيويورك.
- 03- الأمم المتحدة/الجمعية العامة. (2016). إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، نيويورك.
- 04 - الأمم المتحدة/الجمعية العامة. (2018). الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، نيويورك.

- 05 - الأمم المتحدة /الجمعية العامة. (2018). الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، نيويورك.
- 06- عبد الرضا حبيب حمزة . (2012). *اللاجئ البيئي في القانون الدولي العام*. عمان: دار الوثائق للنشر والتوزيع.
- 07- حليلة بن دريس. (جويلية، 2020). اللجوء البيئي بين إشكالية الاعتراف القانوني وتحديات الأمن الإنساني والتنمية المستدامة " معضلة الموازنة". *المجلة الجزائرية للأمن الإنساني*، المجلد 5 (العدد 2)، جامعة الحاج لخضر باتنة، الصفحات 754-774.
- 08- عزيزة بن جميل. (2017). الوضع القانوني للمهاجرين البيئيين. *مجلة النبراس للدراسات القانونية*، المجلد الثاني (2) (العدد الثاني (2))، جامعة العربي تبسي، تبسة، الصفحات 161-146.
- 09- علي اليازيد. (2018). مستقبل نظام حماية اللاجئين في ظل القانون الدولي للاجئين. *مجلة الدراسات حول فعالية القاعدة القانونية 02 (01)*، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الصفحات 63-79.
- 10- المنظمة الدولية للهجرة. (2019). *تقرير الهجرة لعام 2019*، الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة، النظامية والمنظمة. جونييف.
- 11- المنظمة الدولية للهجرة. (2020). *تقرير الهجرة في العالم لعام 2020*. جونييف.
- 12- ماريا خوسيه فيرنانديز. (Mai, 2015). اللاجئين والتغير المناخي والقانون الدولي. 42 (4). نشرة الهجرة القسرية. تاريخ الاسترداد 03 15 2021، من <http://tinyurl.com/CIDCE-Environmental-displaced>
- 13- صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لسنة 2020، 2020.
- ثانيا) -باللغة الأجنبية
- 14-Directive n°2001/55/CE. (du 20 Juillet 2001). relative à des normes minimales pour l'octroi d'une protection temporaire en cas d'afflux massif de personnes déplacées. *Journal Officiel de l'union européen*, N 212 (7 août 2001).
- 15- Blocher, J. (2015). Climate Change and Environment related Migration in the European Union Policy: An Organizational Shift towards Adaptation and Development. In K. Rosenau- Williams, *in Organizational Perspectives on Environmental Migration* (pp. 38-57).
- 16- Jakobsson, E. (2019). *Climate change and migration*. ELF edition (European Liberal Forum).
- 17- Sciacaluga, G. (2020). *international law and the protection of "climate refugees*. Genoa, Palgrave Italy.
- 18- SGRO, A. (2014). Les déplacés de l' environnement a l'epreuve de la catégorisation en droit de l'Union européenne, (thèse du doctorat). *droit public*. Nice, université de sofia antipolis, france.

- 19- Kasmi, S. (2012, April). Climate Change: Human rights in the times of climate displacement, (Doctoral dissertation). Shakeel Environmental Law Commons, and the Human Rights Law Commons, Pace University School of Law.
- 20-Benamara, S. (2020). lutter contre le réchauffement climatique: mettre fin a flux des réfugiés économique. *Revue de l'Ijtihad d'itudes juridique et économiques, volume 09*(N 01), pp. 92-121.
- 21 -Cournil, C. (2010). Les défis du droit international pour protéger les " réfugiés climatiques " . Dans C. Fabregoule, *Changements climatiques et défis du droit* (pp. 345-372). Bruylant. Disponible sur <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-01096672>
- 22 - Cournil, C., & Perruso, C. (2018). Réflexions sur « l'humanisation » des changements climatiques et la « climatisation » des droits de l'Homme. Émergence et pertinence. *Revue des droits de l'homme* (N° 14).
- 23 -Moine, A. (2018, Mai). Les implications des migrations climatiques sur la souveraineté des Etats. *la revue électronique en sciences de l'environnement, 18* (01).
- 24- Morel , M., & deMoor, N. (2012). Migrations climatiques : quel rôle pour le droit international ? *Cultures and Conflits* (88), pp. 235-249.
- 25 -C.E/A.P. (2019). *un statut juridique pour les réfugiés climatiques*, . la commission des migrations.
- 26 -Guterres, A. (2008, octobre 2008, 23). *Changements climatiques, catastrophes naturelles et déplacement humain*18- Antonio Guterres, Haut-commissaire des Nations Unies pour les réfugiés, « *Changements climatiques, catastrophes naturelles et déplacement humain (une perspective du HCR)*). Récupéré sur <http://www.unhcr.org/fr/protection/environnement>
- 27-European fondation, g. (2019). *Climate refugees and climate migration*. Luxembourg.
- 28- E.P/D.G.I.P. (2011). *climate refugees "legal and policy responses to environmentally induced migration*. Bruxelles. Récupéré sur [www.europarl.europa.eu/ activiries/ committees/ studies.do?language=EN](http://www.europarl.europa.eu/activiries/committees/studies.do?language=EN)
- 29 -IASFM. (2014, 05). *migration and the movement of people*. Consulté le 01 05, 2021, sur The International Association for The Study of Forced :<http://www.efms.unibamberg.de/iasfm/mission.htm>
- 30 -IOM . (2012). *Moving to safety: migration consequences of complex crises*. Geneva : International Organisation for Migration.
- 31 -IOM. (2016). *Migration governance framework, the essential elements for the safe, regular and responsible conduct of migration and the movement of people through well planned and regulated migration policies*.

- 32- UN/ESC/CHR. (1998). *guiding principles on internal displacement*. United Nations, Economic and Social Council.